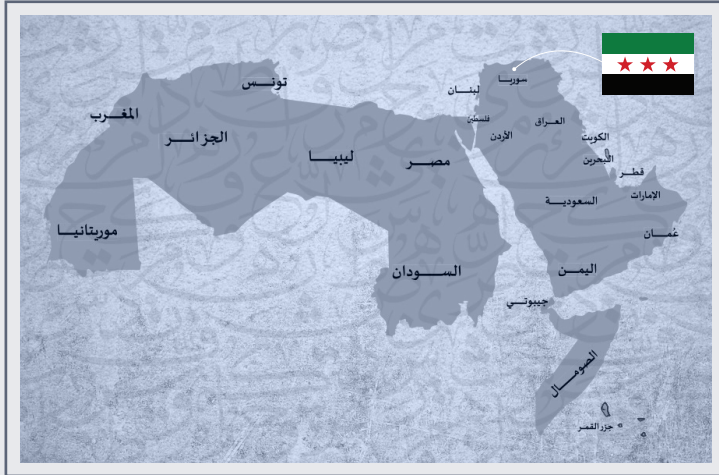




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية العربية السورية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية العربية السورية

إعداد

أ.د. هايل محمد الطالب



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية العربية السورية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

الطالب ، هائل محمد

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة

السياسات اللغوية في الجمهورية العربية السورية. / هائل محمد

الطالب. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٤٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ١٠)

رقم الإيداع: ١٥٩٠٢ / ١٤٤٦

ردمك: ٠٠-٠٥-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
أولاً: سوريا، الموقع الجغرافي والتاريخ الحضاري.	١١
ثانياً: لمحة تاريخية عن السياسات اللغوية السورية.	١٣
ثالثاً: مشكلات رئيسة يواجهها التخطيط والسياسة اللغوية في سوريا.	١٥
رابعاً: إجراءات أساسية في السياسة اللغوية السورية.	١٥
خامساً: القرارات المجموعة وفق قاعدة البيانات.	١٨
سادساً: منهجية جمع المادة وفق قاعدة البيانات.	١٩
سابعاً: الرصد التحليلي للسياسات اللغوية في سوريا.	٢١
ثامناً: نتائج التحليل الكمي للقوانين.	٢١
تاسعاً: أهداف القوانين اللغوية المستقلة.	٣٠
عاشراً: أهداف القوانين اللغوية العرضية.	٣١
حادي عشر: أنواع القرارات بحسب نوعها (أنواع السياسات اللغوية في سوريا).	٣٢
ثاني عشر: دراسة القوانين العرضية، المجالات والمآلات والأهداف.	٣٤
ثالث عشر: دراسة القوانين المستقلة، المجالات والمآلات والأهداف.	٣٧
رابع عشر: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي السوري.	٤٢
المصادر والمراجع.	٤٤
شكر وتقدير	٤٥



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

أولاً: سوريا.. الموقع الجغرافي والتاريخ الحضاري:

يمتد الموقع الجغرافي الحديث لسوريا الذي أسهمت في صياغته اتفاقيات استعمارية، لعل من أبرزها اتفاقية سايكس بيكو، على مساحة تقارب ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، فيحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق، ومن الجنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الغرب البحر المتوسط ولبنان وفلسطين.

أعطى الموقع الجغرافي لسوريا أهمية منذ القدم تتمثل في الحضارات المتنوعة التي تعاقبت عليها، مما جعلها مطعماً للغزاة والمستعمرين، وقد شهدت هذه الأرض ولادة حضارات متنوعة ومتعاقبة ما تزال معالمها وآثارها ماثلة للعيان حتى اللحظة الراهنة، ومنها: ماري، إيبلا، أوغاريت قادش، عمريت، أفاميا، دورا وأوروبوس، تدمر، بصرى، شهباء، الرصافة وأوغاريت وغيرها.

فقد قَدّمت مملكة (أوغاريت) على الساحل السوري للإنسانية الأبجدية الأولى في العالم، (أبجدية أوغاريت)، واكتشف في القصر الملكي لمملكة (إيبلا) أضخم مكتبة وثائقية تنظم أمور الإدارة والتجارة والدبلوماسية والصناعة وعلاقات الحرب والسلم مع الممالك الأخرى؛ إذ امتد نفوذ هذه المملكة من جبال الأناضول شمالاً حتى سيناء جنوباً.

واشتهرت مملكة (أكاد) بصناعتين مهمتين، هما: المنسوجات الحريرية الموشاة بخيوط الذهب، والخشب المحفور والمطعم بالعاج والصدف، وقد بقيت هاتان الصناعتان من أهم الصناعات التقليدية السورية حتى اللحظة الراهنة (البروكار والموزاييك)

يُورد موقع وزارة السياحة السورية أن الزحف البشري على هذه المنطقة قد توالى وتنوّع، فمنه ما انحدر عليها من الشمال - من جبال الأناضول أو من البحر، طمعاً بثرواتها وبمركزها الاستراتيجي الفريد؛ فقد كانت ملتقى العالم القديم. إلا أن كل هذه الزخوف البشرية، العسكرية في غالبيتها، لم تغيّر من طابع سكانها الأصليين الذين جاؤوا إليها تباعاً منذ القرون الأولى من الجنوب، من الجزيرة العربية وتوطّنوا في داخلها

على امتداد أرضها، من أقصى الجزيرة وبين النهرين حتى جنوب فلسطين وأرض سيناء، وكانوا يعرفون مرةً بالأكاديين، ومرةً بالعموريين (الألف الثالثة ق.م)، وتارةً بالكنعانيين والفينيقيين (سكان الساحل)، وتارةً بالآراميين (سكان المناطق العليا) وتارةً أخرى بالغساسنة والأنباط (آخر الهجرات)، وقد أسهمت هذه الهجرات المتتالية في الحفاظ على الطابع العربي لسكان سوريا، والصمود أمام الغزوات الكثيرة التي تعرضت لها من قبل الحثيين والفرس واليونان والرومان. (موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية). عزز من هذه الهوية العربية الفتح الإسلامي عام (٦٣٦).

احتلت سوريا موقعاً مهماً؛ فمنذ الألف الثالث قبل الميلاد ربطت بين الرافدين ووادي النيل، ومنذ الألف الأولى قبل الميلاد كانت تشكل همزة الوصل بين عالم البحر الأبيض المتوسط وبين الشرق الأقصى، وتكمن أهمية هذا الموقع الإستراتيجية في كونه ملتقى لقارات ثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا) ومُلتقى للطرق العالمية، وعبر أراضيها كان يمرُّ طريق الحرير القادم من أقاصي الصين؛ إذ كانت محطته السورية الأولى دوراً أوروبس (الصالحية)، ثم تدمر وحمص إلى أن يصل إلى مرافئ البحر الأبيض المتوسط، وفي العهدين اليوناني والروماني كانت أرض سورية من أهم مراكز الإشعاع والعطاء، بل كان العديد من أباطرة روما سوريين، من حمص ومن شهباء. ومن سورية انطلقت اللغة الفينيقية التي بقيت طويلاً لغة التجارة والدبلوماسية في العالم القديم، كما كانت أرضها من المنطلقات الأولى للمسيحية والإسلام (لاسيما في عصر الفتوحات الأموية)؛ فأنطاكية كانت مهد المجتمع المسيحي في القرن الأول، ومن دمشق بدأ بولس الرسول رحلته، ولا تزال إلى اليوم لغة السيد المسيح (الآرامية) (ينظر: موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية).

تبلغ مساحة سوريا ١٨٥ ألف كيلومتر مربع، يحدها شمالاً تركيا، وشرقاً العراق، وجنوباً الأردن، وغرباً فلسطين ولبنان والبحر المتوسط، ويبلغ طول شواطئها على البحر المتوسط ١٨٣ كم، وآخر إحصاء رسمي للسكان أجري عام ٢٠٠٤م، ونتيجة الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد بعد العام ٢٠١١م لم تقدّم أية إحصاءات رسمية دقيقة لعدد السكان،

وقد بلغ عدد السكان في عام ٢٠٢١م وفق تصريح مدير المركز الوطني للإحصاء ما يقارب ٢٣ مليوناً، يشكّل العرب فيهم الأكثرية الساحقة، مع وجود إثنيات غير عربية، كالكرد والشركس والتركماني والداغستان والأرمن، تعدّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، مع وجود لغات أخرى تأتي في مقدمتها اللغة الكردية المنتشرة في الجزيرة السورية وريف حلب، ولا توجد أية إحصاءات رسمية تحدد النسب المئوية لهذه العرقيات.

على الصعيد اللغوي يمكن أن نلاحظ الأثر الباقي لتلك الحضارات واللغات التي انتشرت وسادت في المنطقة من خلال كثير من المظاهر اللغوية، لعلّ من أبرزها تسميات المدن والقرى في سوريا؛ إذ أنّ الأغلب الأعم لتلك التسميات عائد إلى أصول آرامية وأكادية ويونانية وسريانية وغيرها.

ثانياً: لمحة تاريخية عن السياسات اللغوية السورية:

إذا ما انتقلنا إلى عصور تالية حديثة، فيمكن التوقف عند ملمحين أساسيين كان لهما تأثيرهما اللغوي، الملمح الأول يتجلّى في خضوع المنطقة للدولة العثمانية لمدة زمنية قاربت القرون الأربعة، وهذا خلف تداخلاً لغوياً مع اللغة التركية التي كانت لغة الدولة الرسمية العثمانية، ثم تمظهر ذلك بشكل واضح في محاولات التتريك، أي إحلال اللغة التركية في المجتمع والحياة والتعليم التي اتبعتها الدولة العثمانية في بعض مراحلها، ويضاف إلى ذلك التداخل الجغرافي الذي جعل التقارض اللغوي بين اللغتين العربية والتركية أمراً واقعاً، فنلاحظ وجود كثير من المفردات التركية ما زالت تستعمل حتى الآن في التواصل بين الناس.

والملمح الثاني يظهر في مرحلة الاستعمار الفرنسي لسورية الذي استمر لما يقرب من خمسة وعشرين عاماً، وقد انعكس ذلك في جوانب عدة، فقد دخلت اللغة الفرنسية في مجالات الحياة المختلفة، ومن جملتها الجانب اللغوي؛ إذ فرض تعليم اللغة الفرنسية في التعليم، وفي كثير من معاملات الحياة. وهذا ما اقتضى أن تتبّع الدولة

بعد الاستقلال جملة من السياسات اللغوية لإعادة اللغة العربية إلى موقعها الطبيعي في الحياة والتعليم.

ويضاف إلى ذلك تنوع الإثنيات في سوريا، وهذا ما يعني تنوعاً لغوياً، فالعرب يشكلون ما يقرب من (٨٥) بالمئة من نسبة السكان، ويتوزع بقية السكان على الأكراد والشركس والداغستان والتركمان وغيرهم، واللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، وتنتشر مع العربية اللغة الكردية في منطقة الجزيرة السورية، وتظهر اللغة التركمانية القريبة من اللغة التركية في بعض القرى مثل قزحل في ريف حمص، والآرامية في منطقة معلولا في ريف دمشق.

وقد حظيت اللغة العربية بعناية بارزة منذ بدايات القرن العشرين، ردّاً على سياسات التتريك في تلك الآونة، حيث فرضت اللغة التركية في التعليم، فأنشئت الجمعيات التي كانت تعنى بالدفاع عن العربية ونشرها بين الناس (ينظر: الأفغاني ١٩٧١: ٢٢ وما بعدها)، وتوّجت مساعي الدفاع عن العربية بمؤتمر باريس عام ١٩١٣م الذي كان من أهم مقرراته: اعتبار العربية لغة رسمية في الولايات العربية (الأفغاني ١٩٧١: ٤٦)، فلما قامت الدولة العربية في سوريا إبان الحرب العالمية الأولى أعلنت اللغة العربية لغة وحيدة في الدولة، لتحلّ محل اللغة التركية في التعليم والإدارة والجيش (الأفغاني ١٩٧١: ٦)، وفي مرحلة تالية وتحديداً في العام ١٩١٩م أنشئ أول مجمع للغة العربية تحت مسمى: المجمع العلمي العربي، وكان من جملة مسوغات إنشائه الحاجة إلى تصحيح لغة الموظفين في الحكومة، والإشراف على لغة الكتب المدرسية في المدارس العسكرية والمدنية ووضع المصطلحات العلمية (مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٠٣: ٣ / ٤٤٥)، واستمرت العناية بالعربية تعليمياً ونشراً وتعريباً إلى أن تحقق جلاء المستعمر الفرنسي عن سوريا عام ١٩٤٦م لتشهد البلاد مرحلة جديدة في السياسات اللغوية، إذ نلاحظ أن دساتير سوريا بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦م كلها نصّت على أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

ثالثاً: مشكلات رئيسة يواجهها التخطيط والسياسة اللغوية في سوريا:

تواجه اللغة العربية في سوريا، وربما ينطبق ذلك على كثير من الأقطار العربية الأخرى، مشكلات عدّة، يمكن تلخيصها بالنقاط الرئيسة: (ينظر: الطيان ٢٠١٥ ص ٤١)

- طغيان العامية، وتعدد اللهجات العامية.
- مزاحمة اللغات الأجنبية، ولا سيما الإنكليزية بعد انتشار الشبكة العنكبوتية وانفتاح التواصل على العالم، وتحول العالم إلى قرية صغيرة.
- تدني مستويات التعليم، لا سيما في ظل الظروف التي مرّت بها البلاد بعد عام ٢٠١١م وما أصاب البنية التحتية من دمار وخراب وهجرة.
- افتقار وسائل الإعلام والإعلان والنشر والرقابة اللغوية.
- ضعف آليات تنفيذ كثير من القرارات اللغوية المتخذة، فبقيت قرارات كثيرة حبيسة الأدراج، وفي أحسن الأحوال ضعيفة الفعالية على صعيد التنفيذ.

رابعاً: إجراءات أساسية في السياسة اللغوية السورية:

يمكن أن نلاحظ جملة من الإجراءات المميزة للسياسة اللغوية السورية منذ العقد الثاني من مطلع القرن المنصرم، يمكن القول إنها تمثل إجراءات أساسية في السياسة اللغوية السورية، ويمكن رصد هذه الإجراءات بالنقاط الآتية:

● العربية لغة التعليم الجامعي:

يمكن أن نلاحظ العناية بهذه السياسة اللغوية منذ تأسيس معهد الطب سنة ١٩١٩م، إذ التفت القيمين عليه إلى ضرورة أن يكون تعليم العلوم الطبية باللغة العربية، وبقيت هذه السياسة اللغوية بعد أن تحوّل هذا المعهد ليصبح كلية الطب في الجامعة السورية، ولم تفلح سياسة الانتداب الفرنسي في تحويل التعليم فيه إلى اللغة

الفرنسية (ينظر: الأفغاني ١٩٧١، ٦٥ وما بعدها، والخياط ١٩٩٧، ٤٧، والطيان ٢٠١٥، ٤٥).
وأتبعت بقية الكليات العلمية في الجامعة السورية هذا النهج الذي اتبعته كلية
الطب من خلال تدريس العلوم المختلفة باللغة العربية. وحاولت سوريا تعميم هذا
الجانب عربياً، فقد دعا وزراء التعليم العالي، ووزراء الصحة، وعميدو كليات الطب في
الوطن العربي في مؤتمرهم الذي عقد في دمشق في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى
تدريس العلوم الصحية باللغة العربية، على أن ينجز ذلك كلياً في عام ٢٠٠٠م، وها نحن
ندخل العقد الثالث من الألفية الثالثة، وما تزال تلك الدعوة حبراً على ورق. (ينظر:
السيد ٢٠١٩، ص ٢٥٨).

● العربية لغير المختصين:

صدر في عام ١٩٨٣ المرسوم الجمهوري الذي يلزم طلبة الجامعات والمعاهد بدراسة
مقرر اللغة العربية لغير المختصين في كل سني الدراسة، وأُلِّفَت الكتب الخاصة بذلك،
وقد بدأت بكتاب واحد لكل التخصصات، ثم ما لبثت الكتب أن تنوعت في محاولة لتلبية
حاجات التخصصات المختلفة من النصوص والقواعد والبلاغة (الطيان ٢٠١٥، ص ٤٦).
وقد اقتصر تدريس اللغة العربية في المرحلة الراهنة على مقرر واحد، أو مقررين فقط.

● قانون حماية اللغة العربية في سوريا:

صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم (١٣٩) عام ١٩٥٢م، وقد تضمن حماية اللغة
العربية من خلال منع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة، والعمل
على وضع التسميات العربية على المحال التجارية والخدمية والسياحية. كما صدر
بلاغ عن رئاسة مجلس الوزراء ذو الرقم: ٩٥ / ب / ١٧٠٩ / عام ١٩٧٠م وتضمن الحد
من طغيان الأسماء الأجنبية على المحال العامة والخاصة، وبعد عشر سنوات من ذلك
التاريخ أصدر مجلس الوزراء السوري تعميماً موجهاً إلى الجهات المعنية رقمه ٢٧٢١ / ١
عام ١٩٨٠م يتضمن الموافقة على توصية اللجنة الثقافية المتخذة في جلستها المنعقدة
بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٨٠ بخصوص تعريب أسماء المحلات في البلاد (ينظر السيد ٢٠١٩، ٢٣٢).

ونصت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة ذي الرقم (٣٩٧) لعام ١٩٨٠ على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف درجاتها وفئاتها في التصنيف أو التأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٣).

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن هذه الإجراءات المتخذة لم تحد من انتشار وتفاقم ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية على كثير من المرافق السياحية والعامة، وهذا ما دعا رئيس الجمهورية إلى إصدار القرار الجمهوري رقم (٤) لعام ٢٠٠٧م القاضي بتشكيل لجنة التمكين للغة العربية، وجعل من مهامها وضع خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، كما بادرت سوريا إلى تقديم مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٨م، واعتمد المؤتمر هذا المشروع (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٣).

وأشار الدكتور محمود السيد في كتابه: الهاجس اللغوي إلى مناقشة مجلس الوزراء السوري لمشروع قانون جديد لحماية اللغة العربية يشتمل على عشرين مادة، جاء فيه أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بما في ذلك المراسلات والمذكرات والأعمال الإدارية في جميع مؤسسات القطاع العام والخاص والمشارك والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وفي الاجتماعات والمفاوضات والمؤتمرات، كما أن التدريس والتعليم في المراحل التعليمية كافة يكون بالعربية ما عدا مقررات اللغات الأجنبية.

كذلك يشير القانون إلى أنه لا يجوز الترخيص لأية مؤسسة تعليمية للتعليم باللغة الأجنبية، وتلتزم المدارس الأجنبية بتدريس مقرر اللغة العربية في كل سنة من سنوات الدراسة، كما تدعم الدولة مدارس الجاليات العربية السورية التي تعنى بتعليم العربية في المهجر، ويلتزم الإعلام المقروء والمسموع باللغة العربية السليمة، وتراعى العربية الميسرة في البرامج الخدمية والمنوعات، ولا يجوز استعمال العامية في الإعلانات والدعايات، ولا يجوز تسمية المحال والشركات بغير اللغة العربية، ويشير القانون المقترح إلى فرض عقوبات على المخالفين كما ينص عليها القانون (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٥-٢٣٦).

● لجنة التمكين للغة العربية في سوريا:

تم تشكيل هذه اللجنة بالمرسوم الجمهوري ذي الرقم (٤) لعام ٢٠٠٧م، وقد وضعت هذه اللجنة خطة عمل اشتملت على أربعة أقسام: تناول أولها المسوغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة. أما القسم الرابع فبحث في القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة، وانطلقت خطة اللجنة من أن اللغة مسؤولية المجتمع، ولذلك وزّعت الأدوار المنوطة بكل جهة من جهات المجتمع، وركّزت على الأمور الإجرائية التي ينبغي على كل جهة القيام بتنفيذها، على أن تتكامل الأدوار، وتتوزع لجان فرعية عن اللجنة العليا في كل من وزارات التربية والثقافة والتعليم العالي والأوقاف، وفي كل محافظة من المحافظات السورية. (السيد، ٢٠١٩، ص ٢٣٨).

خامساً: القرارات المجموعة وفق قاعدة البيانات:

ينفذ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية مشروع (منظومة السياسات اللغوية للدول العربية)، ويهدف إلى جمع القرارات المتعلقة باللغة العربية إما قصداً أو ضمناً والصادرة عن الجهات الحكومية في جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقام المشروع على مرحلتين: المرحلة الأولى تم فيها جمع البيانات والمرحلة الثانية مرحلة تحليل البيانات.

واستناداً إلى المرحلة الأولى المتعلقة بجمع البيانات المتعلقة بسوريا، فقد تم جمع (١٢٠) قراراً تمثل بشكل رئيسي القرارات المتخذة منذ بداية عشرينيات القرن المنصرم إلى عام ٢٠٢٢م، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى صعوبات جمة اعترضت جمع العمل، وأهمها غياب التوثيق الذي يحول دون ضياع كثير من القرارات، فلا شك أن عدم العناية بهذا الجانب وإهمال حفظه وتوثيقه غيّب قرارات كثيرة نتيجة صعوبة الوصول إليها، أو نتيجة عدم المعرفة بها أصلاً، وهذا ما جعل الوثائق المرتبطة بالنصف الأول من القرن العشرين نادرة جداً، وتركزت القرارات على مرحلي ما بعد الاستقلال، وبشكل أوسع على مرحلة ما بعد الثمانينيات وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

سادساً: منهجية جمع المادة وفق قاعدة البيانات:

سنقوم بفحص وضع اللغة العربية ومكانتها في السياق السوري، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لتعزيز العربية في نفوس أبنائها، ولتمكينها في المجتمع، وبناء عليه ستعتمد الدراسة مجموعة من الإجراءات الكمية والكيفية لتحليل (١٢٠) قراراً وقانوناً ومرسوماً لغوياً صدرت بين عامي (١٩٢٨) و(٢٠٢٢)، جمعت من قبل مختص في هذا المجال وخضعت للتحكيم من قبل خبراء، وقد جُذِلت هذه القرارات في برنامج إكسل وفق منهجية محددة تقوم على تصنيفها في أرقام متسلسلة، ثم تحديد نوع القرار ورقمه، وعنوانه والكلمات المفتاحية الدالة عليه، وسنة إصداره، والجهة التي أصدرته، ومجاله، ثم وُضع المستند في جدول خاص، تبعه تدوين نص القرار أو ملخص عنه يعكس مضمونه.

قامت منهجية دراسة البيانات على أداتين رئيسيتين: الأولى التنقيب في البيانات من أجل استكشاف الأنماط والارتباطات والعلاقات بين البيانات المجموعة. وقد ساعدتنا هذه الأداة في التعامل مع الكم الكبير من القرارات المجموعة من حيث نوع القرار، وسنة إصداره والجهة الصادر عنها، وهدف القرار. والأداة الثانية منهجية تتبع المسار، وهي إستراتيجية وصفية تحليلية ترسم استدلالات وصفية وسببية تقدّم تسلسلاً وصفيًا وسببياً للبيانات المدروسة، وقد مكّنتنا هذه الأداة من تحليل القرارات اللغوية وكشف العلاقات بينها وتقديم تفسيرات لها.

وبناء على ذلك سعت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التشريعات اللغوية في مدونة القوانين السورية ورصد الكيانات المؤسسية التي تعنى باللغة العربية دراسة وتخطيطاً ودعمًا وتطويراً، والعوامل الأساسية التي تؤثر في صياغة واقع اللغة العربية وترسم ملامح مستقبلها، ويمكن حصر هذه العوامل المؤثرة في بنيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في البنية التشريعية المتمثلة في الأنظمة والقوانين والقرارات التي تدير الواقع اللغوي وتُسوس شؤونه، وأما الثانية فهي البنية المؤسسية المتمثلة في المرجعيّات العلمية،

والمؤسسات البحثية والمراكز الاستشارية، والمبادرات الداعمة للجهود الساعية إلى النهوض باللغة العربية.

وتأتي أهمية دراسة البنيتين التشريعية والمؤسسية للغة العربية، من كونهما يمثلان الأرضية الصلبة التي لا يمكن لأي مشروع لغوي إلا أن يتأسس عليها فإذا كانت القوانين والنصوص التشريعية هي المظلة الحمائية التي تشكل ترسانة حامية وسداً منيعاً تجاه التحديات التي تواجه العربية؛ فلا يمكن أن نُغفل الجانب المؤسسي الذي يمثل مرجعية علمية مؤصلة، وجهة تخطيط استشارية، ومبادرات أخرى داعمة ومساندة (وزارة الثقافة الإماراتية، ص ٢٧).

وستستند الدراسة التحليلية إلى جملة من المتغيرات والمؤثرات البحثية، تتمثل الوقوف عند أنواع التخطيط اللغوي، وأهدافه، ومجالاته، وأنواع القرارات المتخذة؛ مستقلة أي مباشرة وهي القرارات القصدية بخصوص أمر لغوي محدد، وعرضية تتناول الشأن اللغوي عرضاً في بعض المواد التشريعية والقانونية، يضاف إلى ذلك متغيران يتمثلان بالجهة التي تصدر القرار، وتاريخ صدوره.

— وفي سياق تحليل الواقع اللغوي في الحالة السورية سيسعى التحليل إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات لعل من أبرزها:

— ما أنماط التشريع اللغوي في المدونة القانونية السورية؟ وإلى أي مدى تُسهم القوانين والتشريعات اللغوية في صياغة الواقع اللغوي؟ وما الحماية التي توفرها التشريعات للغة العربية؟

— إلى أي مدى يحتكم العمل التشريعي إلى سياسات لغوية واضحة المعالم مبنية على دراسة محكمة وتخطيط منهجي؟

— إلى أي مدى تواكب الجهود التشريعية اللغوية السورية مستجدات الحياة المعاصرة، وما فرضه التطور التقني والاتصالي من تطورها في حياتنا الراهنة؟

— وما أهمّ المؤسسات التي عُيّنت باللغة في سوريا؟ وما مدى فاعليّتها وأثرها في واقعنا اللغوي؟ وإلى أي مدى يمكن تطويرها وتعميمها حتى تغدو أكثر فاعليّة؟

سابعاً: الرصد التحليلي للسياسات اللغوية في سوريا:

يرصد هذا القسم من الدراسة نتائج تحليل القوانين اللغوية التي صدرت بين عامي (١٩٢٨) و (٢٠٢٢) التي بلغ عددها (١٢٠) قانوناً وقراراً، بهدف فحص واقع اللغة العربية ومكانتها في الحالة السورية، للكشف عن التحديات التي تواجهها، ورصد الجهود المبذولة لتعزيز موقع اللغة في حياة الأفراد والمجتمع. وبناء على ذلك سيقوم هذا الرصد التحليلي على الخطوات الآتية:

- ١- عرض النتائج الكمية للقرارات المجموعة في الحالة السورية، وتحليل للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية، مع الرسوم البيانية التوضيحية التي تبين عددها وأهدافها وأنواعها والجهات المصدرة لها، وزمن إصدارها.
- ٢- تحليل القوانين اللغوية العرضية من حيث أسباب إصدارها وتأثيرها.
- ٣- تحليل القوانين اللغوية المستقلة.

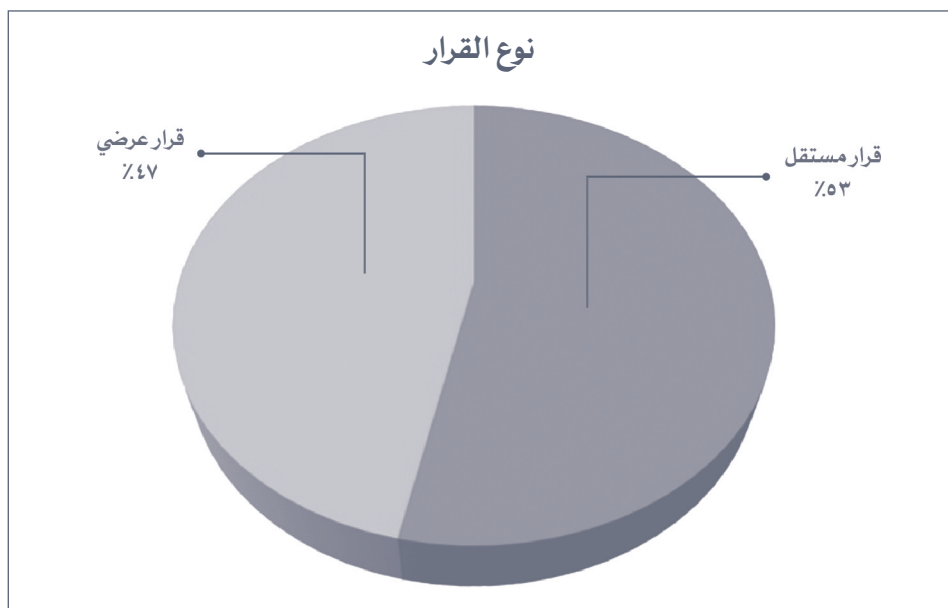
ثامناً: نتائج التحليل الكمي للقوانين:

كان العدد الكلي للقرارات المجموعة في الحالة السورية هو (١٢٠) قراراً، وقد بلغ عدد القرارات المستقلة (٦٤) قراراً بنسبة ٥٣٪، وبلغ عدد القرارات العرضية (٥٦) قراراً ما يشكل نسبة ٤٧٪، كما هو مبين في الجدول والشكل رقم (١)

الجدول رقم (١): عدد القرارات وأنواعها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦٤
قرار عرضي	٥٦

الشكل (١): نسب أنواع القرارات



وبالنظر إلى العامل الزمني، أي الفترة التي أصدرت فيها القرارات، فيمكن أن نسجل النتائج الآتية:

١- يمكن توزيع زمن إصدار القرارات على ثلاث فترات زمنية رئيسية:

الفترة الأولى مرحلة النصف الأول من القرن العشرين، وينتمي إلى هذه الفترة قراران فقط صادران عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية، وعن المفوض السامي الفرنسي

في سوريا، وأهمية هذين القرارين أنهما جاءا في مرحلة تأكيد هوية الدولة العربية من خلال جعل اللغة العربية هي لغة الدولة مع وجود صراع لغوي مع لغة أخرى هي الفرنسية، فإذا كانت المادة الرابعة والعشرين كما صدرت عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية قد نصت على أن: اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة، فإن المادة نفسها كما صدرت عن المندوب السامي الفرنسي قد صدرت معدلة تعديلاً دالاً على تنافس بين اللغتين إذ جاء في نص المادة المعدلة: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة إلا في الأحوال التي تضاف إليها بهذه الصفة لغات أخرى بموجب القانون أو بموجب اتفاق دولي».

الفترة الثانية من النصف الثاني من القرن العشرين حتى نهايته، وهي مرحلة ما بعد الاستقلال وتشكل الدولة والوحدة مع مصر وما تلاها، وقد اشتملت هذه المرحلة الممتدة على نصف قرن من الزمان على (٢١) قراراً، واشتملت على مواد دستورية تشير إلى أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية الوحيدة، وقانون مجمع اللغة العربية، وتدریس اللغة العربية في المرحلة الجامعية، وإلزام مؤسسات الدولة بكتابة المعاملات باللغة العربية، وتعريب التسميات والرموز في بعض المؤسسات العامة، وهي في مجملها ذات طابع قانوني وإداري وتعليمي، وقد يكون القرار الأقوى الذي أخذ حيز التنفيذ هو المتعلق بتعليم العربية في الجامعات في السنوات الدراسية جميعها وفي مختلف التخصصات.

الفترة الثالثة هي الفترة الممتدة من بداية الألفية الثالثة حتى عام ٢٠٢٢م، وقد ضمت هذه الفترة الحصة الكبرى من القرارات المجموعة، وبلغ عددها (١٠١)، وقد اشتملت على جملة من القرارات الإدارية والقانونية والتعليمية.

تميزت القرارات في المرحلة الزمنية الأولى بأنها قرارات تؤكد هوية الدولة وتدافع عن وجودها، في حين كانت قرارات المرحلتين الثانية والثالثة ذات صبغة إدارية وتنفيذية تتعلق بتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي من خلال ربط اللغة بكل دوائر الدولة التعليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

شهدت المرحلة الزمنية الثالثة بروز قرارات ذات صبغة تنفيذية من خلال ربط اللغة العربية بالحياة والمجتمع، وهذا ما تعزز من خلال تشكيل لجان التمكين للغة العربية؛ الذي كان من أبرز مهماتها معالجة الوضع اللغوي القائم باتخاذ جملة من الإجراءات التي تمكّن اللغة العربية في الحياة على كافة الصعد. والجدول رقم (٢) الآتي يمثل خط القرارات بحسب تاريخ إصدارها:

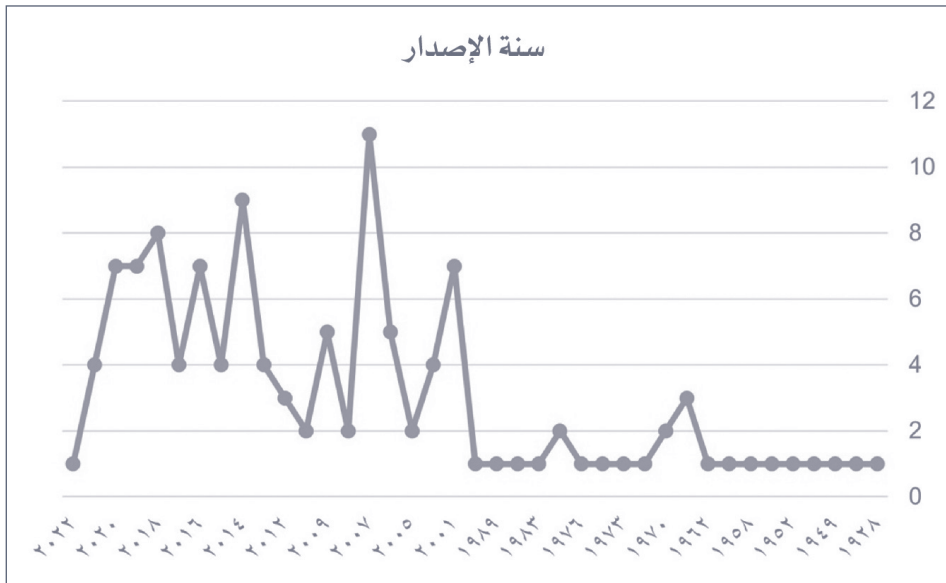
جدول رقم (٢): القرارات بحسب سنوات إصدارها

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٢٨
١	١٩٣٠
١	١٩٤٩
١	١٩٥٠
١	١٩٥٢
١	١٩٥٣
١	١٩٥٨
١	١٩٦٠
١	١٩٦٢
٣	١٩٦٩
٢	١٩٧٠
١	١٩٧١
١	١٩٧٣
١	١٩٧٥

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٧٦
٢	١٩٨٠
١	١٩٨٣
١	١٩٨٤
١	١٩٨٩
١	١٩٩٣
٧	٢٠٠١
٤	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٥
٥	٢٠٠٦
١١	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
٥	٢٠٠٩
٢	٢٠١١
٣	٢٠١٢
٤	٢٠١٣
٩	٢٠١٤
٤	٢٠١٥
٧	٢٠١٦
٤	٢٠١٧

العدد	سنة الإصدار
٨	٢٠١٨
٧	٢٠١٩
٧	٢٠٢٠
٤	٢٠٢١
١	٢٠٢٢

شكل (٢): سنوات الإصدار



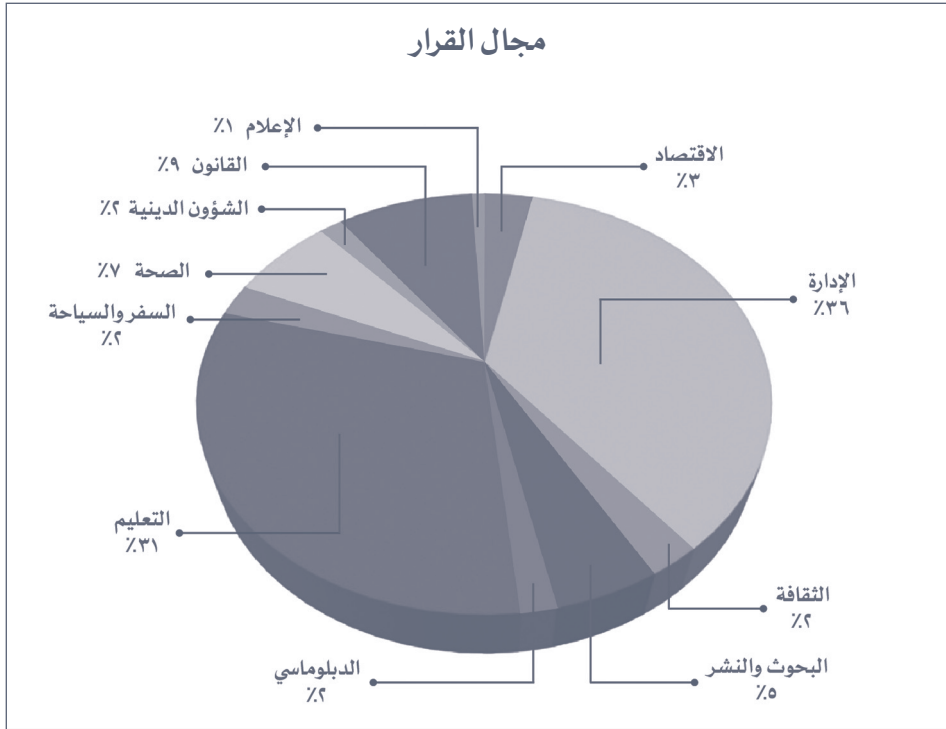
وبالنظر إلى المجالات العامة للقرارات في سوريا، فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (٣).

جدول (٣): المجالات العامة للقرارات اللغوية في سوريا

العدد	مجال القرار
٤	الاقتصاد
٤٣	الإدارة
٣	الثقافة
٦	البحوث والنشر
٢	الدبلوماسية
٣٧	التعليم
٣	السفر والسياحة
٨	الصحة
٢	الشؤون الدينية
١١	القانون
١	الإعلام

ويوضح الشكل رقم (٣) توزيع المجالات للقرارات حسب المجال في سوريا.

شكل (٣): المجالات العامة للقرارات اللغوية في سوريا

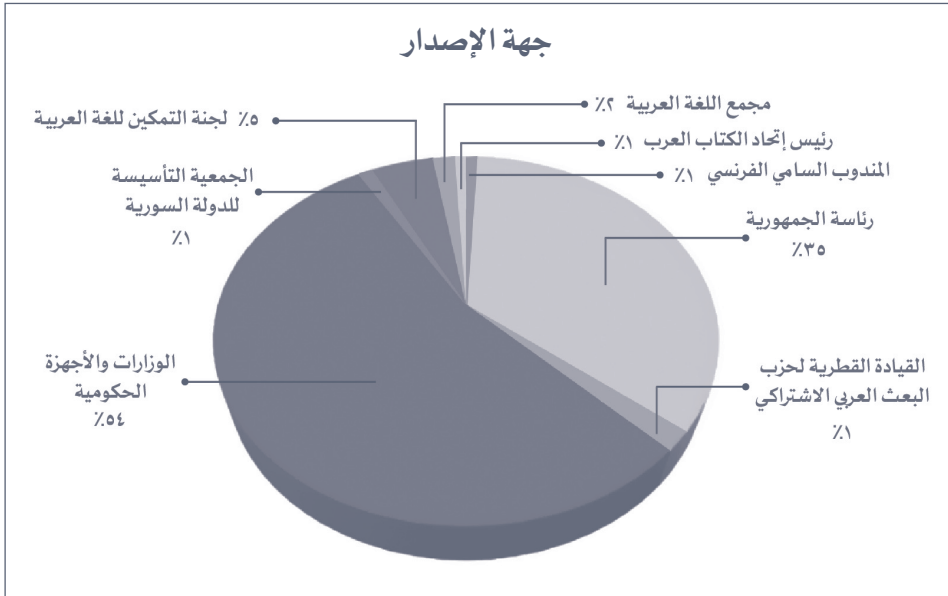


وبالنظر إلى الجهة المصدرة للقرارات نلاحظ أنها توزعت بين خمس جهات، هي المراسيم والقوانين الصادرة عن رئاسة الجمهورية (٤٢ قراراً) ما يشكل ٣٥٪ من مجموع القرارات، والقرارات الصادرة عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (قوانين)، والقرارات الصادرة عن رئاسة الوزراء والوزراء والأجهزة الحكومية (٦٥ قراراً) وهي تشكل ٥٤٪ منها، وقرار واحد صادر عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية، وقرار واحد صادر عن المندوب الفرنسي في سوريا، ويمثل الجدول والشكل (٤) توزيع القرارات على جهات الإصدار.

الجدول رقم (٤): الجهات المصدرة للقرارات

العدد	جهة الإصدار
١	المندوب السامي الفرنسي
٤٢	رئاسة الجمهورية
٢	القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي
٦٥	الوزارات والأجهزة الحكومية
١	الجمعية التأسيسية للدولة السورية
٦	لجنة التمكين للغة العربية
٢	مجمع اللغة العربية
١	رئيس اتحاد الكتاب العرب

الشكل رقم (٤): نسب الجهات المصدرة للقرارات



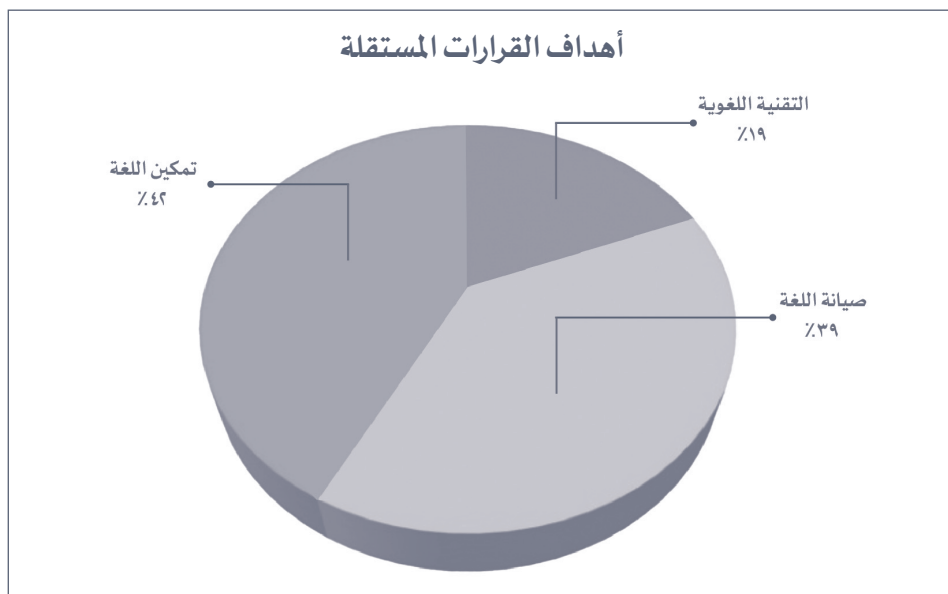
تاسعاً: أهداف القوانين اللغوية المستقلة:

سعت القوانين المستقلة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي تندرج في ثلاثة أهداف عامة، تشكل المحاور الأساسية لهذه القرارات، وهي: تمكين اللغة العربية بوصفها عنواناً للهوية، وقد برز هذا الهدف في ٢٧ قراراً بنسبة ٤٢٪، وصيانة اللغة ٢٥ قراراً بنسبة ٣٩٪ من القرارات، والتنقية اللغوية ١٢ قراراً بنسبة ١٩٪، والجدول والشكل رقم (٥) يوضح هذه الأهداف.

الجدول رقم (٥): أهداف القوانين اللغوية المستقلة

العدد	أهداف القرارات
١٢	التنقية اللغوية
٢٥	صيانة اللغة
٢٧	تمكين اللغة

الشكل (٥): نسب أهداف القوانين المستقلة



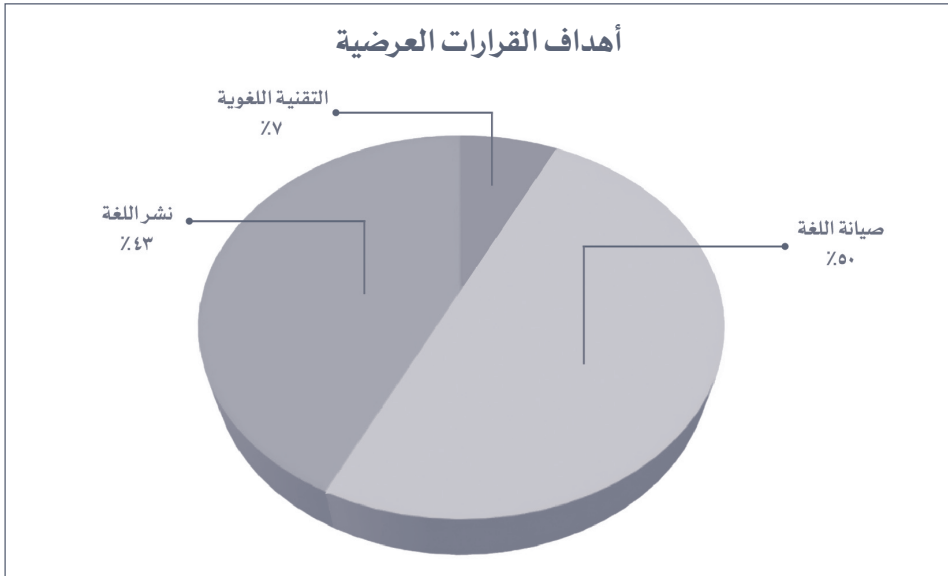
عاشراً: أهداف القوانين اللغوية العرضية:

تتضمن أهداف القرارات اللغوية العرضية في ثلاثة أهداف عامة، هي: صيانة اللغة ٢٨ قراراً وهو ما يشكل نصف القرارات، ونشرها ٢٤ قراراً بنسبة ٤٣٪، والتنقية اللغوية ٤ قرارات وتقتصر نسبتها على ٧٪، والجدول والشكل رقم (٦) يوضح هذه الأهداف.

الجدول (٦): أهداف القوانين اللغوية العرضية:

العدد	أهداف القرارات
٤	التنقية اللغوية
٢٨	صيانة اللغة
٢٤	نشر اللغة

الشكل رقم (٦): أهداف القوانين اللغوية العرضية



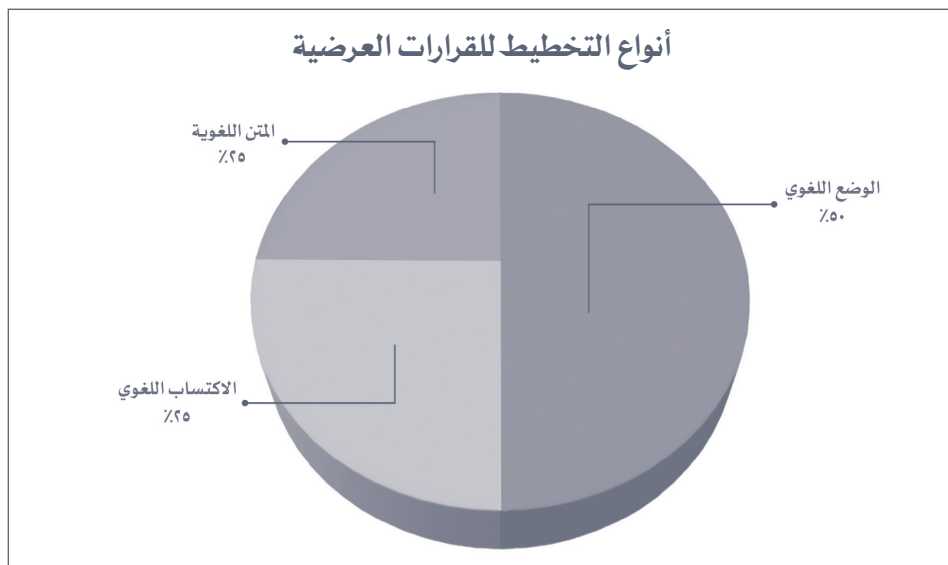
حادي عشر: أنواع القرارات بحسب نوعها (أنواع السياسات اللغوية في سوريا):

تتوزع القرارات العرضية والمستقلة على ثلاثة أنواع، هي تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، ويوضح الجدول والشكل رقم (٧) أنواع القرارات العرضية تليها أنواع القرارات المستقلة في الجدول والشكل ٨:

الجدول رقم (٧): أنواع السياسات اللغوية العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٢٨	الوضع اللغوي
١٤	الاكتساب اللغوي
١٤	المتن اللغوي

الشكل (٧): نسب أنواع القرارات اللغوية العرضية

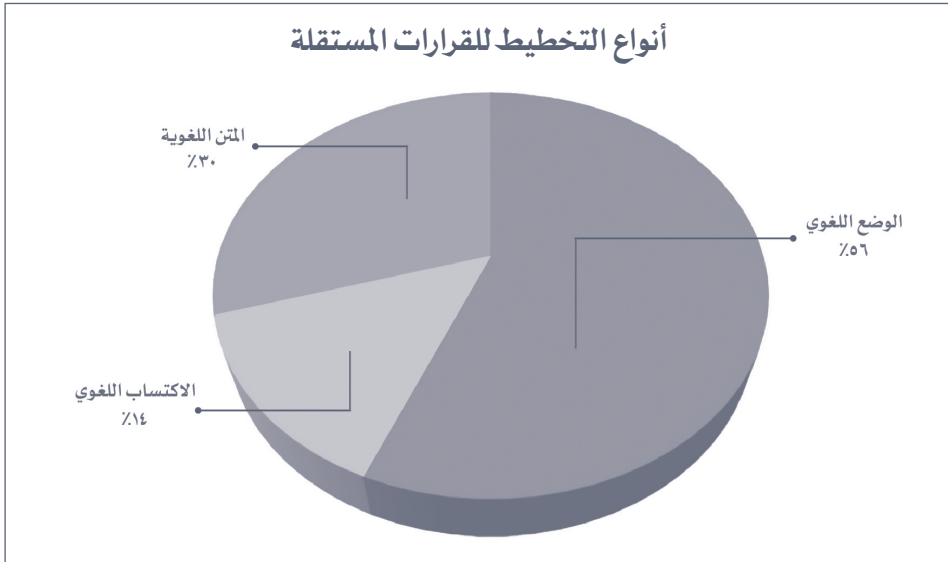


ف نجد أن قرارات الوضع اللغوي لها جلّ القرارات ٢٨ قرارا وهو ما يشكل نصف القرارات،
وأما الاكتساب اللغوي والمتن اللغوي فلكل منهما ١٤ قرارا ونسبتهما الربع لكل منهما.

الجدول (٨): أنواع السياسات اللغوية المستقلة

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٦	الوضع اللغوي
٩	الاكتساب اللغوي
١٩	المتن اللغوي

الشكل رقم (٨): أنواع السياسات اللغوية المستقلة



كما هو في القرارات العرضية، الوضع اللغوي حاز أكثر القرارات ٣٦ قرارا بنسبة ٥٦٪، وأما المتن اللغوي فله ١٩ قرارا بنسبة ٣٠٪ ثم الاكتساب اللغوي ٩ قرارات ونسبته ١٤٪.

ثاني عشر: دراسة القوانين العرضية، المجالات والمآلات والأهداف:

لاحظنا في الإحصائيات السابقة أن عدد القوانين العرضية في الحالة السورية قد بلغ ستة وخمسين قراراً، وقد ارتبطت ثمانية قرارات منها بالدستور السوري الذي يؤكد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة، وأقدم هذه القرارات يعود إلى عام ١٩٢٨ في دستور الجمعية التأسيسية للدول السورية، وقد كان الهدف الأساسي لهذا القرار هو صيانة اللغة العربية والدفاع عنها، في ظل صراع لغوي مع ما خلفته سياسة التتريك قبل ذلك التاريخ، وصراع مع لغة المستعمر الفرنسي الذي حاول فرض لغته، وهذا ما نلاحظه في دستور الجمهورية السورية لعام ١٩٣٠ الذي صدر تحت ظلال الانتداب الفرنسي على سوريا الذي نص القرار العرضي فيه في المادة / ٢٤ / على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة، إلا في الأحوال التي تضاف إليها بهذه الصفة لغات أخرى بموجب القانون أو بموجب اتفاق دولي.

وقد حافظت دساتير الجمهورية العربية السورية على هذه المادة التي تجعل من اللغة العربية لغة الدولة الرسمية.

وقد تناولت القرارات العرضية مجالات عدة تمس بالحياة الثقافية في سوريا، وهذا ما أبرز القوانين التشريعية النازمة لعمل بعض وزارات الدولة ولأهدافها، فقد تضمن القانون رقم ١٩٧ لعام ١٩٥٨م تنظيم وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري ومن المهمات الموكلة للوزارة فيما يتعلق باللغة العربية ما جاء في المادة (٢) الفقرة (ز): التي نصت على: إحياء التراث العربي القديم في العلوم والآداب، والبحث في علوم اللغة العربية والحرص على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة، الفقرة (ي) التي جاء في نصها: تشجيع الفنون والآداب وتوجيهها لما تقتضيه مصلحة الدولة، وبعث نشاطها، وتأمين مستقبلها، وتوفير أسباب الحياة والعمل والرفاهية لمحترفيها، وإحياء الآداب والفنون الشعبية وتنميتها وتطويرها وجمع كافة المعلومات عنها.

ويمكن ملاحظة أن مجمل القرارات في الفترة ما بين مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين غلب عليها الطابع التشريعي الذي كان يهدف إلى تحديد مهمات بعض الوزارات والدوائر المتعلقة بتعليم اللغات، فيشير في جملتها إلى موقع اللغة العربية في هذا القرار، وهذا ما برز في النظام الداخلي لوزارة الثقافة لعام ٢٠٠٤م، والنظام الداخلي لوزارة التربية لعام ٢٠١٦م، والنظام الداخلي لنقابة المعلمين، والنظام الداخلي لوزارة الأوقاف، وقانون إنشاء اتحاد الكتاب العرب. وهذا ما ينطبق على القرارات الصادرة التي نصّت على إحداث المعاهد العليا للغات في الجامعات السورية، وفي اللوائح الداخلية لتلك المعاهد.

ويبرز هدف صيانة اللغة وتعزيز دورها في الحياة والمجتمع عبر جملة من القرارات العرضية منها ما يتعلق بقانون منح الجنسية، فقد جعل قانون التجنيس لعام ١٩٦٩ من شروط منح الجنسية السورية: أن يكون المتقدم لها ملماً باللغة العربية قراءة وكتابة. كما ربطت بعض تلك القوانين العرضية إتقان اللغة العربية بشروط العمل، وهو ما برز في القانون الناظم لعمل الكاتب بالعدل لعام ٢٠١٤م وقانون تنظيم الجامعات رقم ٦/ لعام ٢٠٠٤م من ضمن شروط التعيين في عضوية الهيئة التدريسية، ومن ضمن قانون الجيش في الترفيع للرتب العسكرية الأعلى.

والجانب التطبيقي المهم في القرارات العرضية في الحالة السورية أن جملة منها سعت إلى تعزيز دورها في التعاملات الحياتية الاقتصادية والصحية والسياحية، فقد جعلت وزارة السياحة من جملة ضوابط عمل الاستراحات الطرقية التي أصدرتها عام ٢٠١٤م وقانون المنشآت السياحية لعام ٢٠٠٨م التركيز على التسمية العربية للمنشآت وفي الشاخصات الدالة عليها، وهو ما أكدته وزارة التجارة في جملة من القرارات المتعلقة بتنظيم الجرد باللغة العربية، وقانون العلامات الفارقة الصادر بالقانون رقم ٨/ عن رئيس الجمهورية لعام ٢٠٠٧. فقد جاء في المادة (٦) في الفقرتين: أ، ج ما يأتي: أ- تكتب بالأحرف العربية العلامات الفارقة التي توضع على السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني والتي يتم إنتاجها وتداولها في الجمهورية العربية السورية، ويجوز أن تحتوي العلامة على

أحرف أجنبية إلى جانب الأحرف العربيّة وبشكلٍ متساوٍ بالحجم فيما بينهما ج - السلع أو الخدمات المنتجة أو المقدمة داخل سورية بموجب ترخيص من مالك علامة أجنبية يمكن أن توضع عليها العلامة الأجنبية كما هي بدون تعديل، ولكن يضاف إليها عبارة «صنعت أو عبئت في الجمهورية العربية السورية من قبل المرخص له بترخيص من الشركة المانحة لهذا الترخيص»، وتكتب هذه العبارة باللغة العربية بحيث تكون غير قابلة للمحو أو الإزالة.

وأكدت وزارة الصحة في جملة من القوانين المتصلة باللغة العربية، لعل من أبرزها قوانين المستحضرات الدوائية، وقانون المختبرات الدوائية لعام ١٩٨٠ الذي أكد على ضرورة كتابة التقارير الصحية باللغة العربية، ومنها المتعلق بالشروط الفنية لتجهيز المختبرات والصيدليات الخاصة، وتراخيص الدعاية الدوائية، والشروط الفنية للصيدليات، من حيث إبراز التسمية العربية في الشاخصات التعريفية.

كما برز التعزيز للعربية في مجال التعليم واكتساب مهارات اللغة في جملة من قرارات وزارة التربية ووزارة الأوقاف، من خلال القرارات التي تستهدف إقامة الدورات التي تعزز من دورها في الحياة، ومن جملتها التعميم رقم ٣٨ / الصادر عن وزارة الأوقاف: الطلب من مديري معاهد الأسد لتحفيز القرآن والقائمين على الدورات القرآنية في المساجد والأئمة والخطباء مع اقتراب العطلة الصيفية الاستعداد لاستقبال الطلبة الراغبين في تعلم القرآن الكريم وحفظه في الدورات الصيفية، وترغب الأبناء في الإقبال على هذه الدورات من خلال: الاستعداد للدورات وتنظيمها والإعلان عنها، الاستمرار في الدورات القرآنية خلال شهر رمضان مع مراعاة حال الصائمين وخصوصية الشهر، والاهتمام بتحفيظ القرآن الكريم مع الأحكام التجويدية الكاملة وعدم التساهل فيها، والاهتمام باللغة العربيّة وإعراب كلمات القرآن بما يتلاءم ومستوى الطالب، وتشجيع روح المنافسة في حفظ كتاب الله من خلال المسابقات التي تقيمها مديريات الأوقاف في المحافظات، وترشيح الفائزين الأوائل للمشاركة في المسابقة المركزية التي تقيمها وزارة الأوقاف.

لا شك أن جملة القرارات العرضية في الحالة السورية كانت في مجملها تصبّ في خانة التخطيط اللغوي، وصيانة اللغة العربية المعتمدة في أنظمتها التعليمية ومحاولة ربطها في جوانب حياة الإنسان المختلفة، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى التنافسية الشديدة التي ولّدتها مستحدثات العصر وتقنياته، لاسيما على صعيد التطور الهائل في وسائل الاتصال فقد ولّد تنافسية جديدة بين العربية ولغات أخرى تأتي في مقدمتها اللغة الإنكليزية، مما يجعل كثيراً من تلك القوانين العرضية لاسيما المتعلقة منها بالدعاية والإعلام قوانين قديمة لا تساير روح هذا العصر الذي ألغى الحدود بين الشعوب والحضارات؛ مما يقتضي السعي للبحث عن استراتيجيات جديدة كضرورة ملحة للتعامل مع هذه التطورات من دون إلغاء أهمية إجادة اللغات الأخرى الذي بات أمراً مهماً في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة.

ثالث عشر: دراسة القوانين المستقلة، المجالات والمآلات والأهداف:

بلغ عدد القرارات المستقلة المجموعة في الحالة السورية أربعة وستين قراراً، تندرج في مجملتها ضمن سياسات التخطيط اللغوي وصيانة اللغة العربية، وتظهر في جملة من القرارات الإدارية، ومن أبرزها، حسب التسلسل الزمني لصدورها، قرار إنشاء مجمع اللغة العربية بدمشق، وقرار تشكيل لجنة التمكين للغة العربية، وقرار إحداث معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

ومنها القرارات المتعلقة بتمكين اللغة العربية في الحياة وفي التعليم، ويمكن رصد مجالات هذه القرارات ومساراتها بما يأتي:

- ١- نصت القرارات المتعلقة بإنشاء المجمع على جملة من الأهداف اللغوية التي تكررت في القرارات المتعلقة به، ومنها القانون رقم ١١٤٤ لعام ١٩٦٠م الذي نصّ على إنشاء مجمع اللغة العربية، بهدف المحافظة عليها، وأشار في المادة الثانية

إلى أغراض المجمع ووسائله لتحقيق ذلك، فأغراض المجمع تتمثل في المحافظة على سلامة اللغة العربية والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها وملاءمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وتوحيد المصطلحات في اللغة العربية، وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضارتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها، وتأثيرها بها، وبحث كل ما له شأن في تقدّم اللغة العربية وما يعهد إلى المجمع في بحثه من دراسات ومشروعات. أما وسائله لتحقيق ذلك فتتمثل في وضع معجمات للغة العربية ونشر بحوث في تاريخ بعض الكلمات وما طرأ على مدلولاتها من تغيير، وتحديد ما ينبغي استعماله أو تجنّبه من الألفاظ والتراكيب، وإجراء الدراسة العلميّة للهجات العربيّة الحديثة في الأقطار المختلفة، وللکلمات والأعلام في اللغات الأجنبية؛ وذلك لخدمة الفصحى والبحث العلمي، وإصدار المجلات والنشرات لنشر بحوث المجمع وقراراته وما يلائم أعماله المعجميّة والثقافيّة من نصوص ودراسات ومصطلحات، وتوثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغويّة والعلميّة، ونشر الوثائق والنصوص التاريخيّة والآثار التي خلّفها أدباء العربيّة وعلمائوها ومفكروها، وإقامة المؤتمرات، والتعاون مع دور الكتب الوطنيّة للانتفاع بما تضمّنه من النصوص وكتب التراث، واستصدار القرارات الحكومية التي تكفل اتّباع ما ينتهي إليه المجمع من أمر اللغة العربيّة وألفاظها وتراكيبها.

٢- تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية، وهذا ما نلاحظه في نص المرسوم الجمهوري رقم ٧٥٩ بناء على أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ١/ لعام ١٩٧٥م، فقد رسم في المادّة الأولى منه على أن تُدرّس اللغة العربيّة في المرحلة الجامعيّة الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليّات والمعاهد العليا في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، فيما عدا قسم اللغة العربيّة والسنة الأخيرة في كليّة الطبّ البشري.

٣- تمكين اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة، وهذا ما برز في القرارات المستقلة التي تناولت تشكيل لجنة تمكين اللغة العربية على مستوى سوريا، تتبع لها لجان فرعية في المحافظات مهمتها تعزيز اللغة العربية في المجتمع على الصعد المختلفة، وربط ذلك بإجراءات تنفيذية، كما نلاحظ نص القرار الموجه من نائب رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء الذي جاء فيه: السيد رئيس مجلس الوزراء إلحاقاً بكتابنا رقم ٧/١٠ ص ن ٣٠ تموز ٢٠٠٧ بخصوص تسمية مسؤول في الوزارات والمحافظات في كل منها للتنسيق مع أعضاء لجنة التمكين للغة العربية في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذا الخصوص، يرجى توجيه الوزارات المعنية بتسمية أحد معاوني الوزير لهذه الغاية؛ نظراً لأن موضوع المتابعة يحتاج إلى إجراءات تنفيذية، ومعاون الوزير في وزارته هو القادر على اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

٤- تعزيز العربية في اللوحات والشخصيات الطرقية، فقد جاء في نص القرار الصادر عام ٢٠٠٧م عن رئيس مجلس الوزراء ما يلي: لاحظت لجنة التمكين للغة العربية بنتيجة متابعتها أن ما يكتب على الشّخصيات واللوحات والإعلانات الطرقية والسيارات يزخر بالأخطاء اللغوية، كما أن بعضها كتب بالعامية، يرجى توجيه وزارة النقل والمؤسسة العربية للإعلان إلى ضرورة الحرص على سلامة اللغة وتنقية تلك المواضع من الأخطاء الموجودة فيها واستبعاد العامية كلياً، كما نصّ البلاغ رقم: ٥٧/ب - ١٥/٢٠٠١ تاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠ على تعريب رموز تسميات المؤسسات العامة ومؤسسات التجارة الخارجية لشركات القطاع العام، ونطلب من الجهات المذكورة العمل على تعريب أسماؤها ومنتجاتها خلال مدة لا تتجاوز غاية العام الحالي.

٥- تمكين اللغة العربية في الخطابات الصادرة عن مؤسسات الدولة، فقد نص القرار رقم: ١٥/٩٠١ عام ٢٠٠٩م على ما يلي: حرصاً على سلامة لغتنا العربية، وبغية تنفيذ خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية يطلب إلى جميع

الوزارات والمؤسسات والشركات وسائر الجهات العامة، تكليف أحد العاملين لديها من الفئة الأولى وحائز على درجة الإجازة في اللغة العربية بمهام المدقق اللغوي لتدقيق الكتب والمراسلات الصادرة عنها.

٦- التزام البديل العربي المقابل للأجنبي، كما نلاحظ في نص القرار رقم: ١١٥٤٤/١٥ لعام ٢٠١٢م، رئاسة مجلس الوزراء بموجب الأحكام القانونيّة النافذة، يُعدّ مجمع اللغة العربيّة بدمشق المرجع الأعلى في شؤون اللغة العربيّة؛ لذلك يطلب إلى جميع الجهات العامة موافاة مجمع اللغة العربيّة بدمشق بالكلمات الأجنبيّة في مجال عملها - ولاسيّما الكلمات الحديثة - لوضع البديل العربي المقابل لها، قبل أن تشيع هذه الكلمات على الألسنة والأقلام ويصبح من الصعوبة محوها.

٧- التأكيد على التحدث بالفصحى، وهذا ما نلمحه في جملة من القرارات المستقلة، منها نلاحظ في قرار وزارة الأوقاف رقم /١٤٣/ الصادر عن وزارة الأوقاف والموجه إلى المعاهد التعليمية التابعة للوزارة الذي يؤكد على قيمة اللغة العربية وأهميتها، ويؤكد على ضرورة التحدّث باللغة العربيّة الفصحى بين الأساتذة والطلاب، وإجراء مسابقات تحت عنوان «من يقرأ أكثر» و «من يكتب أكثر»، وتوزيع جوائز على الفائزين؛ تشجيعاً على القراءة والكتابة.

٨- يضاف إلى ذلك قوانين عدة صادرة عن وزارات الدولة للاحتفاء بيوم اللغة العربية، وتعليم وإتقان اللغة العربية، والالتزام بتدقيق الرسائل الجامعية، وإحداث ورشات لتمكين اللغة العربية.

٩- حل بعض المشكلات التي تواجه تمكين اللغة العربية في الحياة، من خلال القوانين الرادعة، منها القرار المستقل الذي يقترح طريقة المعالجة لأسماء المحلات غير العربية، كما نلاحظ في نص قرار نائب رئيس لجنة تمكين اللغة العربية في محافظة دمشق حول طريقة المعالجة المطلوبة للمخالفات المطلوب

إزالتها حول المحلات التجارية التي تستخدم التسميات الأجنبية، وفق الآتي: المحلّ الذي يضع لوحة باسم أجنبي ودون أي اسم عربي يعدّ مخالفاً، والمحلّ الذي يضع لوحة باسم أجنبي وبجانبه اسم المحلّ باللغة العربية هناك حالتان: الأولى: في حال كان المحلّ مرخصاً قبل عام ٢٠٠٨ ولا يزال على ذات الاسم، يتمّ التريث بالمعالجة لحين صدور تعليمات جديدة. الثانية: في حال كان المحلّ مرخصاً بعد عام ٢٠٠٨ والاسم الأجنبي غير مدون على الترخيص يعدّ مخالفاً؛ لذلك يرجى تكليف من يلزم لديكم لإنذار المخالفين بالالتزام بما ورد وتنظيم الضبوط بحقهم في حال عدم الالتزام، وإعلامنا دورياً عن نتائج عملكم، وتزويدنا بصورة عن الإنذارات والضبوط المنظمة من قبلكم. وكذلك نص القرار رقم ١٣٩/١٥ ص م الصادر عن رئاسة الجمهورية مكتب نائب رئيس الجمهورية / لجنة التمكين للغة العربية إلى السيّد وزير الإدارة المحليّة، وجاء فيه: إنّ لجنة التمكين للغة العربيّة تهديكم عاطر تحيّاتها، وتؤكد طلبها السابق إلى وزارتك الموقّرة نحو التعميم على المحافظات بعدم الاكتفاء بفرض الغرامة على أصحاب المحالّ التجاريّة والخدميّة السياحيّة الذين ما يزالون مصرّين على استخدام التسميات الأجنبية، ووجوب فرض العقوبات الرادعة بحقهم إنفاذاً لقانون حماية اللغة العربيّة، شاكرين تعاونكم. والوقوف على بعض المشكلات التي تواجه اللغة العربية التي عالجتها رسائل الماجستير والدكتوراه الخاصة بتعليم اللغة العربية، وذلك لتتم دراستها بغية الوقوف على المشكلات التي عالجتها هذه الرسائل، وهو ما برز في القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي للجامعات السورية الرسمية.

١٠- تمكين العربية في مراسلات الهواتف المحمولة وتصحيح بعض المصطلحات في لغة الإعلام.

ولا شكّ أن الجهود المبذولة من قبل الدولة السورية هي جهود كبيرة في سبيل تمكين اللغة العربية في الحياة، وهي في الآن ذاته تواجه تحديات هائلة لعل من أبرزها،

طغيان العامية، فلا شك أن العامية هي لغة التواصل الحياتي الأساسية في حياة الناس، وباتت تتفشى من خلال استعمالها في الوسائل الإعلامية العامية في برامج كثيرة، كما أن تفشيها في وسائل التواصل الحديثة والشبكة العنكبوتية زاد من صعوبات الحد من هذا الإشكال بسبب صعوبات السيطرة على هذه الوسائل، يضاف إلى ذلك شدة التنافس مع اللغات الأخرى، ولا سيما الإنكليزية، يضاف إلى ذلك تدني مستويات التعليم بسبب الأحداث المضطربة التي شهدتها البلاد وما خلفه من تدمير لكثير من البنى التحتية، ومن جعلتها المدارس والجامعات، وهذا ما أدى إلى تدني مستوى التعليم. يضاف إلى ذلك الضعف في الآليات التنفيذية لكثير من القرارات نتيجة انعدام الإستراتيجية الموحدة في العمل في الإطار اللغوي، والبون الشاسع، إن لم نقل القطيعة، بين مؤسسات البحث العلمي الجامعي، والمؤسسات التنفيذية، وهذا ما جعل كثيراً من البحوث العلمية التي تعالج مشكلات اللغة العربية على صعداها المختلفة، حبيسة المكان الذي أجريت فيه. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الثقافة المجتمعية التي باتت تنظر إلى حقول معرفية إنسانية مهمة، ومن جعلتها علوم اللغة العربية من العلوم غير المرغوبة، وفي أحسن الأحوال، فإنها تأتي في درجات متدنية على صعيد سلم الأوليات، إذ يطغى التوجه الذي يحقق الأمن الاقتصادي للأفراد فهو المسيطر على تفكير الأجيال الجديدة، وربما هذا ما يحتاج إلى دراسات إحصائية ومسحية لرصد هذا النمط من المشكلات واقتراح الحلول الناجعة له.

رابع عشر: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في سوريا:

بعد هذا العرض المُفصّل للقرارات اللغوية المتخذة في سوريا يمكن القول: إن انعكاس تلك السياسات على الواقع اللغوي بقي جزئياً في مجمل تلك القرارات، مع تفاوت بين درجة الانعكاس بين تلك القرارات وواقع تنفيذها، فنلاحظ انعكاس تلك القرارات في مجال التعليم والإعلام والشؤون الدينية بشكل واضح، من خلال تطبيق

القرارات المتعلقة بتعليم اللغة العربية، ولاسيما في المرحلة الجامعية، فكانت تجربة تعريب العلوم المختلفة في هذه المرحلة، وفي مقدماتها العلوم الطبية، وتطبيق قرار تعليم اللغة العربية لغير المختصين بها في الكليات جميعها، وهذا ما أسهم في تعزيز دور اللغة العربية، وقدرتها على استيعاب علوم العصر المختلفة، كما انعكس في المجال الإعلامي من خلال تجنّب العامية في مختلف البرامج المقدمة. ويضاف إلى ذلك تطبيق اعتماد اللغة العربية في المجال الإداري، إذ نلاحظ أن مجمل تلك المعاملات تقوم على اللغة العربية الفصيحة.

أما في المجالات الأخرى فنلاحظ أن تأثير تلك القرارات بقي جزئياً وأحياناً هامشياً؛ ففي مجال السفر والسياحة بقي تنفيذ قرار اعتماد التسميات العربية غير فعالٍ بالشكل المطلوب، نتيجة غياب الآليات التنفيذية الفعلية لمثل تلك القرارات، ويقال مثل ذلك في لجان تمكين اللغة العربية في الحياة العامة، نتيجة غياب الفعالية التنفيذية، فبقيت قراراتها في مجملها من دون فعالية تنفيذية.

وفي الخلاصة النهائية يمكن القول إن السياسات اللغوية تحتاج لتعزيز الوجود النظامي للغة العربية في المجالات المختلفة إلى جملة من الإجراءات المساعدة، لعل من أبرزها:

- معالجة ضعف آليات تنفيذ القرارات المتخذة.
- تنظيم العمل وتحديد المهام الموكلة إلى اللجان المتنوعة المساهمة في إصدار القرار.
- التركيز على الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في نشر الوعي اللغوي والرقابة اللغوية.
- الدراسة العلمية لواقع السياسات اللغوية ومآلاتها وسبل تطويرها؛ مما يؤدي إلى وضع خطة عامة للدولة تساهم فعلياً في تعزيز الواقع اللغوي.
- إصدار قرارات وقوانين معززة للقرار اللغوي قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وتساهم في الحد من تفشي العاميات واللغات الأجنبية في الواقع اللغوي.

المصادر والمراجع:

- الأفغاني، سعيد (١٩٧١)، من حاضِر اللغة العربية، دار الفكر، دمشق.
- الخياط، محمد هيثم (١٩٩٧)، في سبيل العربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
- السيد، محمود (٢٠١٩)، الهاجس اللغوي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الطيان، محمد حسان (٢٠١٥)، التخطيط والسياسة اللغوية، تجربة القطر العربي السوري، ضمن أعمال الندوة العلمية الدولية التي أقيمت في الرياض، عام ٢٠١٥، تحت عنوان: التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ٢٠١٥م.
- موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية.
- وزارة الثقافة والشباب (الإمارات)، حال اللغة العربية ومستقبلها. (في الإمارات).



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ.د. هایل محمد الطالب

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

